1983 ه 17 - 5551

خلافات بين اهل الحكم لم تبلغ مرحلة الطلاق تتناول التعيينات والجيش والمعتقلين والاعلام الرسمي

الوزان: لن ادخل في مزايدات والاولوية لاجلاء العدو

طرحت الاسبوع الماضي، اسئلة عدة حول اسباب انتقادات وجهت الى رئيس الحكومة شفيق الوزان في الآونة الاخيرة، الى حد ان صحيفة حزبية اعتبرت انه « يهدد وحدة لبنان، اذا استمر في ممارساته غير المسؤولة ».

يضيف اصحاب هذه التساؤلات : هل مرد ذلك ان رئيس الحكومة يعيش حالة من الخلافات والتباين في وجهات النظر مع الرئيس امين الجميل تكاد تكون اكثر من حادة، وان مصير حكومته اصبح في الميزان، علما ان الوزان من اشد المتمسكين، كما تقول اوساطه، « بالمشاركة » الى حد ان منتقديه في الصف الاسلامي والوطني يتهمونه بالمغالاة في هذا الامر.

الاوساط المقربة من رئيس الحكومة لم تنف وجود خلافات او تباين في وجهات النظر بين الرئيسين الجميل والوزان حول اكثر من موضوع وقضية، الا انها قالت ان هذه الخلافات لم تصل بعد الى حدود عدم امكانية الاستمرار و« التعايش ».

وتقول الاوساط ذاتها : « مما لا شك فيه ان التطابق الحالي في وجهات النظر بين الرئيسين هو اقل منه كما كان مع الرئيس الياس سركيس، وعلى رغم ذلك، فان هذا التباين لم يصل الى حدود التنافر ».

وتاخذ الاوساط على الرئيس الوزان تكتمه حول هذه القضايا حتى الى اقرب المقربين اليه، لكنها تعتقد ان جزءا من الهجوم على رئيس الحكومة هدفه ايقاع الفرقة وتضخيم الخلافات.

وقد رد الرئيس الوزان على اسئلة بعض الصحافيين حول موضوع الخلافات بين اهل الحكم وهجوم بعض وسائل الاعلام عليه بقوله : « لا خلاف بيننا . . . الحكم متماسك، والاولوية الآن لاجلاء العدو الاسرائيلي وليس للمواضيع الاخرى ».

اضاف : « ادخل في مزايدات، فلدي الكثير منها اذا اردت ان ارد على الهجوم ... لكن في النهاية لن يربح الا العدو الاسرائيلي ».

وتقول المصادر المطلعة : « ان هناك اكثر من موضوع يلقى تحفظ الوزان منذ بداية هذا العهد :

- الموضوع الاول هو التشكيلات والتعيينات التي تمت والتي من المتوقع ان تتم في الفترة المقبلة. وقد ابدى الرئيس الوزان اكثر من ملاحظة واعتراض ..

وتقول المعلومات ان تاخر صدور بعضها عائد، في جزء منه، الى التباين في وجهات النظر بين الرئيسين.

- الموضوع الثاني، هو موضوع المداهمات والموقوفين والمخطوفين، اذ يطالب الرئيس الوزان بوضع حد لهذه القضية، لاسيما وان معظمهم من انتماءات طائفية معينة، وتشكل ضغطا على الرئيس الوزان ولا يمكنه السكوت على استمرارها.

وقد اثير هذا الموضوع في اكثر من مناسبة واجتماع. بين الرئيسين الوزان وبعض المسؤولين الامنيين، حيث اصرّ رئيس الحكومة على ان يتم الاعلان في كل عملية توقيف او اعتقال من قبل القوات الشرعية، عن هوية المنفذين للاوامر، والتهمة الموجهة « للمشبوه » والمكان الذي سيحتجز فيه.

كما اعطى الرئيس الوزان اكثر من مرة تعليمات مشددة لمراقبة دخول السلاح الى بعض احياء المنطقة الغربية، من قبل بعض الفئات، حتى انه هدد احد المسؤولين البارزين السابقين باتخاذ اجراءات تصل الى حدود العقوبة بحقه.

والموضوعان اللذان فجرا الخلاف مؤخرا، كما تقول المصادر، هما موضوعا الجيش والاعلام.

هذان الموضوعان كانا مدار نقاش حاد داخل مجلس الوزراء الاسبوع الماضي لاسيما بين الرئيس الوزان ووزير العدل والاعلام روجيه شيخاني حول موضوع التلفزيون والاعلام الرسمي بشكل عام.

ويطالب الرئيس الوزان بضرورة تشديد الرقابة والتوجيه على الاعلام الرسمي، لانه يسيء احيانا الى الحكم في اكثر من موضوع سياسي مهم، ولاسيما موضوع المفاوضات مع اسرائيل.

كما انه منزعج من الطريقة التي تتبع فيها التحقيقات مع الموقوفين وهي من اختصاص وزارة العدل.

لكن اكثر ما اثار غضب رئيس الحكومة، ودفعه الى مقاطعة التلفزيون اللبناني لمدة يومين، هو تلقي العاملين في التلفزيون تعليمات بالتعامل مع زيارة الرئيس الوزان الى دمشق بشكل مسيء الى حد القول انه « موفد من قبل رئيس الجمهورية ».

ويقول المطلعون ان هذه التعليمات كانت تتكرر منذ بداية العهد ومنها يوم زيارة الموفد المصري بطرس غالي الى بيروت، اذ اعلن يومها الرئيس الوزان ان الزيارة مفاجئة، في حين وزعت معلومات، بعد ذلك من القصر الجمهوري الى الصحف عبر « الوكالة الوطنية للانباء - الرسمية » تنفي ان تكون الزيارة مفاجئة، وتؤكد انها تمت بعد سلسلة من الاتصالات بين المسؤولين اللبنانيين والمصريين.

اضافة الى الطريقة التي تعاطى بها الاعلام الرسمي حين زار الرئيسان الجميل والوزان المملكة العربية السعودية. ويعتبر الرئيس الوزان هنا ان الاساءة لا تتناول شخصه بقدر ما تتناول الذين يمثلهم.

وتبقى القضية المهمة التي تعتبر من ابرز نقاط الخلاف، وهي قضية الجيش وقانون الدفاع، وهي العقدة التي تواجه كل رؤساء الحكومات.

وتقول المصادر ان قائد الجيش العماد ابراهيم طنوس تقدم بمشروع لتعديل قانون الدفاع، وافق عليه وزير الدفاع عصام خوري، لكن الرئيس الوزان اوقفه ورفض التوقيع عليه، اضافة الى رفضه التوقيع على ترقيات « رموز الحرب ».

وتقول اوساط الرئيس الوزان حول هذا الموضوع : « ان الرئيس الوزان الذي يعتبر ممثلا معتدلا للاسلام السياسي قد رفض هذه التعديلات فماذا يمكن ان تكون حقيقتها ... انها بدون شك غير مقبولة من الاطراف الاخرى. وتشكل مساسا بتوازن القوى في لبنان ».

وتابعت : لذلك فان الرئيس الوزان لا يمكنه ان يوافق على مثل هذه التعديلات، والمحت الى ان موضوع الخلاف يرتكز حول مفهوم قائد الجيش لبنية الجيش، وكذلك موضوع « القوات اللبنانية » و « الحرس الوطني » المزمع انشاؤه.

الا ان الاوساط ذاتها قالت ان قسما من الاشكالات قد ازيل .. ولكن ما هو مصير القسم المتبقي ؟ هذا ما لم توضحه الاوساط .. لكن السؤال : هل هذا القسم المتبقي من الاشكالات سيشكل في المستقبل عائقا امام التعاون بين الرئيسين ؟

الاوساط ذاتها تصف الاشكالات المتبقية بانها « معقدة للغاية »...